توجيه المعنى للعدول عن الضمير للاسم الظاهر
في أمالي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)

الأستاذ المساعد الدكتور
فلاح رسول الحسيني
المدرس المساعد
قصي ناصر فعيل
جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الإنسانية
Qusi.m227@gmail.com

Directing the meaning to the conscience of the apparent name In Amali Ibn al-Hajib (d. 646 AH)

Asst. Prof. Dr.
Falah Rasool Al - Husseini
Assistant Lecturer
Qusay Nasser
University of Karbala College of Education for Human

الملخص:

وَضَعَ علماء العربية قواعد ضبطوا من خلالها أصول البيان، ووزنوا على وفقها أسلوب الكلام، وقرروا أن الخروج عن هذه القواعد لا ينبغي أن يكون إلا لداع يستدعي هذا الخروج. ومن القواعد التي قرروها: أن الاسم إذا ذُكر أولاً، فلا يعاد ثانية، وإنما يُذكر مضمراً، غير أنهم سوغوا إعادة الاسم الظاهر ثانية لمعنى ما، وعبروا عن هذا الأسلوب بقولهم: وضع الظاهر موضع المضمر، أو إظهار ما حقه الإضمار. والإظهار والإضمار أمر يتعلق بالأسماء، والأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وأنه إذا ذُكر الاسم ثانياً أن يُذكر مضمراً؛ للاستغناء عنه بالظاهر السابق. فأنت تقول: كان الجو لطيفاً، إنه لم يكن حاراً ولا بارداً. فأضمرت (الاسم) في قولك: (إنه)؛ إذ ليس من السائغ لغة، أن تعيده ثانية، فتقول: إن الجو...هذا هو الأصل في الكلام.

غير أن هذا الأصل قد يأتي في سياق الكلام ما يستدعي الخروج عنه، فيعاد الاسم ظاهراً، وكان حقه أن يكون مضمراً، والمثال عليه في كلامهم قول عدي بن زيد:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء

نغّصَ الموت ذا الغنى والفقيرا

فقد كرر (الموت) في البيت ثلاثاً؛ تهويلاً لأمره، وتعظيماً لشأنه. وهذا يفيد أن الخروج عن هذا الأصل لا بد أن يكون لفائدة (لمعنى)، تتحقق بذكر الاسم ثانية، وما لا يُلحظ فيه فائدة، يكون تكرار الاسم مما يعاب في أصول الكلام. البحث يتتبع اثر المعنى في توجيه العدول عن الضمير للاسم الظاهر في كتاب الأمالي لابن الحاجب.

الكلمات المفتاحية: امالي ابن الحاجب، الاسم الظاهر، العدول، النحو، الإعراب.

Abstract:-

Summary Arab scholars have developed rules through which they seized the assets of the statement, weighed on them the style of speech, and decided that departing from these rules should not be anything but a calling for this exit. And one of the rules they have determined is that if the name is mentioned first, it should not be repeated, but it should be mentioned in a context. However, they have called for the re-manifestation of the meaning of the name. Manifestation and insinuation is a matter of names, and the origin of nouns should be visible, and if the name is mentioned secondly, it should be mentioned in a substance; You say: The weather was nice، it was not hot or cold. So he said, "It is because the language is not a language, to bring it back," and says: "The atmosphere... this is the origin of speech.

However, this origin may come in the context of speech، which calls for getting out of it, the name is ostensibly returned, and his right to be included, and the example in the words of Uday bin Zaid said:

I do not see death before death He repeated (death) at home three times; This means

that the departure from this origin must be for the benefit of meaning, achieved by mentioning the name again، and where there is no benefit, the repetition of the name, which is damaged in the assets of speech. The research traces the effect of meaning in directing the defiance of the name in the book of Amali to the son of the eyebrow.

Keywords: Amalie Ibn El Hajeb, Apparent name, Adultery, Grammar, Parsing.

المقدمة:ـ

من مسائل النحو التي اهتم بها الباحثون مسألة المعنى والاعراب؛ والسبب في ذلك أنَّ الباحث عندما يرجع إلى مؤلفات علماء النحو الأوائل يجدهم على قسمين، قسم منهم أعطى المعنى الدور الأكبر في دراسته للنحو العربي، واعتمد على قرائن عدة للكشف عن المعنى، وجعل الاعراب احدى القرائن، وأصحاب هذا القسم درسوا النحو العربي دراسة علمية، والقسم الاخر اعطى الاعراب الدور الأكبر في دراسته للنحو، وجعل الاعراب كأنّه القرينة الوحيدة الدالة على المعنى، وأصحاب هذا القسم كان منهجهم في دراسة النحو منهجاً تعليمياً، اذاً السبب في اختلاف علماء النحو في مسألة المعنى والاعراب، هو المنهج، فأصحاب المنهج العلمي اهتموا بالمعنى وجعلوه الأساس في دراستهم، وفي تأسيسهم للنحو، والاعراب قرينة من قرائن المعنى، فإذا تعارض الاعراب مع المعنى أوّلوا الاعراب، وعلى أساس المعنى يبنون القاعدة النحوية، أما أصحاب المنهج التعليمي، فكان اهتمامهم بالإعراب وبالقواعد اكثر، ويجعلون الاعراب كأنه القرينة الوحيدة للمعنى. وممن اهتم بالمعنى ابن الحاجب ويظهر هذا الامر واضحاً في كتابه الأمالي. فتتبعت هذه المسائل، وحللتها تحليلاً نحوياً مبينا اثر المعنى في الاعراب وخصصته هنا عن العدول عن الضمير الى الاسم الظاهر.

توجيه ذكر الظاهر بدل الضمير في قوله تعالى:

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[1].

في الآية المباركة ورد ذكر (النار) في قوله تعالى: ﴿فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾، ثُمَّ أُعيدَ ذكره مرة أخرى في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ﴾، ومقتضى القاعدة النحوية أن لا يعيد الظاهر مرة أخرى، لأنّه ذُكِرَ مسبقاً والأصل فيها أن يُقال: (ذوقوا عذابها).

يوجه ابن الحاجب هذا الإعراب توجيهاً معنوياً، فيقول: ((فإن قيل: لِمَ أُعيدَ ذكر النار ظاهراً؟ ولِمَ لم يستغنِ بالضمير عن الظاهر لتقدم الذكر في قوله فمأواهم النار؟. فالجواب

من وجهين:

أحدهما: إنَّ سياق الآية التهديد والتخويف وتعظيم الأمر، وفي ظاهر لفظ النار من ذلك ما ليس في الضمير، ألا ترى إلى قوله:

لا أرى المـــوت يســـبق المـــوت شـــيء نغَّـــصَ المـــوتُ ذا الغـــنى والفقـــيرا

ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام))[٢].

ذكرنا في الفصل الأول أن القرائن الأخرى تكون حاكمةً على قرينة الإعراب، وموجهةً له، ومصداق ما ذكرنا نجده هنا في توجيه ابن الحاجب لهذه الآية في الوجه الأول فهو يرى أنَّ السياق اللفظي هو الذي وجّه لنا الإعراب، أو وجّه لنا مخالفة القاعدة النحوية، فالسياق اللفظي في الآية هو سياق تهديد وتخويف وهذا المعنى هو الذي جوَّز إعادة الظاهر مرة أخرى بدل الضمير.

الوجه الثاني: وهو معنوي أيضا، إذ أنَّ ابن الحاجب فهم من السياق أن الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يُقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروج من النار، وعلى هذا المعنى، فلا يتناسب وضع الضمير موضع الظاهر؛ لأنّ الذكر السابق للنار لم يكن متقدما إلا لفظاً واتفاقاً، فكان الكلام عن أحوال الفاسقين وإن مأواهم النار، ثم بعد ذلك ذكر ما يُقال لهم في يوم القيامة وهو (ذوقوا عذاب النار)، فكان هذا الكلام مستقلاً عن الكلام السابق، فناسب أن تُذكر النار، ولا يُعوض عنها بالضمير، إذ ذكر هذا الوجه فقال: ((إنَّ الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يُقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروج من النار، فلا يناسب ذلك وضع الضمير موضع الظاهر؛ لأنّ القول لهم إنَّما هو بذكر النار، وليس قولهم حينئذٍ متقدماً عليه ذكر النار حتى يُقال: لم يأتِ ضمير، وإنَّما اتفق ذكر النار قبلها عند ذكر الجملة التي قبلها خبراً عن أحوالهم، فلما سيق بعدها للإخبار بما يُقال لهم في الآخرة في ذلك الوقت، ذُكِرَ الكلام على استقلاله. ألا ترى أنَّك لو قلت: جاءني غلامُ زيدٍ، وقلتُ له: سافرَ زيدٌ، لم يحسن وقوع الضمير ههنا موقع الظاهر، وإن تقدم الذكر، وسببه ما ذكرناه))[٣].

توجيه ذكر الظاهر بدل الضمير في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾[٤].

في الآية المباركة أعيد ذكر كلمة (وعاء) وكلمة (أخيه) في حين أنه تقدم ذكرهما في الآية، ومقتضى القاعدة النحوية أن يذكر الضمير بدل الاسم الظاهر إذ قال تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾، فهو قد ذكر تركيب (وعاء اخية) مرتين، ولم يذكر الضمير بدل الظاهر المذكور؛ وذلك لأنّ المعنى يكون موهماً وفي لبس، وإنما يؤتى بالإعراب لبيان المعاني، ويجب أن يكون المعنى واضحاً، لا لبسَ فيه، فخالف القاعدة النحوية لأجل أن يكون المعنى واضحاً لا لبس فيه؛ لأنّ المعنى هو الغاية، إذ يقول ابن الحاجب في بيان ذلك: ((إنّما حسُن إظهار الوعاء وكان القياس أن يقول: ثمَّ استخرجها منه، لتقدم ذكره؛ لأنّه لو قيل: ثمَّ استخرجها منه، لأُوهم أن يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأنَّ الأخ كان مباشراً بطلب خروج الوعاء، ولم يكن الأمر كذلك، لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبية، فأُعيد بلفظ الظاهر لنفي هذا التوهم. وإنّما لم يُضمر الأخ فيقال: ثمَّ استخرجها من وعائه، لأمرين: أحدهما: إنَّ ضمير الفاعل في (استخرجها) ليوسف عليه السلام. فلو قال: من وعائه، لتُوهمَ أنّه ليوسف؛ لأنّه أقرب مذكور فأُظهر دفعاً لذلك. والثاني: أنَّ الأخ مذكورٌ مضاف إليه، ولم يُذكر فيما تقدّم مقصوداً بالنسبة الإخباريةٍ، فلما احتيجَ إلى إعادة ما أُضيفَ إليه أُظهرَ أيضا))[٥].

إذن فالخوف من أن يكون هناك لبس في المعنى المُراد هو الذي دعا إلى مخالفة القاعد النحوية، فأُعيد الظاهر بدل الضمير. وقد يُقال: ومن أين حصلنا على المعنى المقصود حتى عرفنا بأن عود الضمير تؤدي إلى لبس في المعنى. الجواب: السياق اللفظي هو الذي أعطانا المعنى؛ لأنّ قصة يوسف فُصلت في القرآن الكريم فعُلم أن يوسف أخرج الصواع من وعاء أخيه، إذن فابن الحاجب اعتمد على المعنى الذي أعطاه السياق في توجيه الإعراب في هذه المسالة.

توجيه ذكر الظاهر بدل الضمير في قوله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾[٦].

السياق الطبيعي للآية الكريمة أن لا يُعاد لفظ الأهل مرة ثانية في قوله (استطعما أهلَها)؛ لأنّه لفظ الأهل ذُكرَ سابقاً في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ﴾، فكان الأصل في الكلام أن يُعاد

عليه بالضمير؛ إلا أنَّه أعاد لفظ الظاهر فخالف الأصل، ولذلك توجيهٌ معنوي ذكره ابن الحاجب في مصنفه هذا. وهو يرى أنَّ لهذه الإعادة توجيهين:

الأول: يرى ابن الحاجب أنَّ جملة (استطعم) صفة للقرية، ولا بُدَّ من وجود ضمير في الجملة يعودُ على الصفة، ولا يمكن إعادة الضمير على هذه الصفة إلا بإعادة الظاهر المتصل بالضمير؛ لأنَّهُ لو لم يُعدِ الظاهر لاختلف المعنى؛ لأنَّهُ لو قيل: (استطعماهم) لكان الضمير عائداً على الأهل وليس على القرية، ولو قيل: (استطعماها) لكان الضمير يعود على القرية مجازاً، لأنّ القريةَ لا تُستطعم حقيقةً، ولهذا أعاد الظاهر مضافاً إليه الضمير العائد على الصفة "[٧].

الثاني: أن كلمة الأهل الأولى التي في قوله ﴿إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾ مدلولها جميع الأهل. ولو أعاد الضمير بدل الظاهر لكان مدلوله الجميع أيضا، والمعنى يأبى ذلك؛ لأنّهما لم يستطعما جميع أهل القرية بل استطعما بعضهم؛ ولهذا وجب إعادة الظاهر لكي لا يكونَ المعنى استطعما جميع أهل القرية. إذ قال: ((إنَّ الأهل لو أُضمرَ لكان مدلولُه مدلولَ الأول ومعلوم أنَّ مدلولَ الأول جميع الأهل. إلا ترى أنَّك إذا قلت: أتيتُ أهل قرية كذا، إنَّما تعني وصلتَ إليهم، فلا خصوصية لبعضهم دون بعض. والاستطعام في العادة إنَّما يكون لمن يلي النازل بهم منهم وهم بعضهم، فوجب أن يُقال: استطعما أهلَها، لئلا يُفهم أنَّهم استطعموا جميع الأهل وليس كذلك))[٨].

توجية ذكر الظاهر بدل الضمير في قوله تعالى:

﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا﴾[٩].

ورد ذكر الجبال في الآية المباركة مرتين إذ قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾، ثمَّ ذكر لفظ الجبال ثانية في قوله: ﴿وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا﴾، وكان مقتضى الكلام الموافق للقواعد النحوية أن لا يذكر لفظ (الجبال) مرة أخرى بل يذكر ضميره بدلا منه؛ لأنّه قد ذُكر مسبقاً، إلا أن المعنى اقتضى أن يذكر الظاهر بدل الضمير.

يذكر ابن الحاجب سببين لإعادة الظاهر بدل الضمير في الآية:

الأول: يعود إلى المقام، وهو من القرائن التي تدل على المعنى، فمقام الآية هو مقام تهديد وتخويف والتنبيه على عظمة الأمر، فعند النظر إلى الآيات السابقة نجد هذا المقام واضحا فهو يقول تبارك وتعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا * إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا * وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا﴾ فهو في مقام تخويف وتهديد، والذي يتناسب مع التهديد هو ذكر الظاهر؛ لما فيه من تخويف، فالجبال اسم يرمز للشيء العظيم أما لو أعاد الضمير بدل الظاهر لما تحقق هذا الغرض اعني: التخويف والتهديد، وبذلك يقول ابن الحاجب: ((إنما أعيد لفظ الجبال، والقياس الإضمار، لتقدم ذكرها، فقال: هذا مثل ما ذكرناه في قوله في (الم السجدة) في أحد الوجهين وهو،...، هو أنَّ الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عِظم الأمر، فإعادة الظاهر أبلغ))[١٠].

وهذا الوجه يؤيد ما ذهبنا إليه من أنَّ القرائن للمعنى تكون حاكمة على قرينة الإعراب، فالمقام من القرائن التي تبيّن المعنى فتكون حاكمة على الإعراب، ففي الآية المباركة الإعراب يقتضي امراً، وهو أن يُذكر الضمير بدل الظاهر، والمقام يقتضي أن يذكر الظاهر بدل الضمير، وتقدم أن أسسنا القاعدة التي أكد عليها علماء اللغة بأن الإعراب إذا اقتضى أمرا، واقتضى المعنى أمرا أخراً، فالصحيح أن نخالف الإعراب ونتبع المعنى؛ لأنّه الغاية والهدف الذي يريد المتكلم إيصاله للسامع.

الثاني: أما السبب الثاني الذي يذكره ابن الحاجب لذكر الظاهر بدل الضمير في الآية، فهو (أمن اللبس).

إنَّ الغاية والهدف من الكلام، أو الكتابة هو إيصال المعنى للسامع أو القارئ، وهذا الأمر يستدعي أن يكون المعنى واضحا لا لبسَ فيه، وأن لا يكون حمّالاً لاحتمالات عدة، فإذا وجد لبس في الكلام عُدَّ ذلك خللاً عند المتكلم، ففي الآية المباركة لو لم يذكر الظاهر و أعاد الضمير على لفظ الجبال، لالتبس الأمر لاحتمال أن يكون الضمير عائدا على الأرض، وأن يكون عائدا على الجبال، ودفعا لهذا الاحتمال ذكر الظاهر بدل الضمير، وبذلك يقول ابن الحاجب: ((لو لم تُذكر الجبال لكان الضمير محتملاً أن يعود على الأرض، فذكرت الجبال بظاهرها دفعاً لهذا الاحتمال))[١١].

توجيه ذكر الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى:

﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾[١٢].

تكرر لفظ (ربي) في الآية المباركة مرتين، والذي يتناسب مع القواعد النحوية، عدم تكرار اللفظ إذا ذُكر سابقاً بل يُعاد عليه بالضمير. إذا فلماذا تكرر لفظ (ربي) في الآية؟.

وجه ابن الحاجب هذا التكرار وعدم عودة الضمير إلى السياق، حيث أن التكرار هو الذي يتناسب مع معنى السياق، إذ أنَّ السياق سياقُ تعظيمٍ، فالآية التي قبلها، تقول: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾[١٣] فالذي يخلقُ من تُرابٍ ثمَّ من نطفةٍ ويسوي منها رجلاً لا يكون إلا عظيماً فقال له: إنَّ ذلك العظيم هو ربي ولا أشرك بربي أحداً، والذي يتناسب مع سياق التعظيم إعادة لفظ ربي وعدم عودة الضمير، إذا فالتكرار يتناسب مع الغرض الذي سيقت له الآية وهو التعظيم، إذ قال: ((إنَّما أُعيد لفظ الظاهر في هذه الآية كما أُعيد اسم الله تعالى في مثل قوله: ((واتقوا الله))، إنَّ الله وأشباهه، لما في الاسم الظاهر من التعظيم، فلذلك أُعيد لفظ ربي لما في ذكر الربِّ من التعظيم له، والهضم للمتكلم، فكان التكرير لهذا الظاهر لأجل هذا المعنى أحسن))[١٤].

توجيه ذكر الظاهر بدل الضمير في قوله تعالى:

﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾[١٥].

ورد في الآية المباركة ذكر لفظ التوراة مرتين، وكان مقتضى القاعدة النحوية أن يذكر الضمير بدل الظاهر، فقد ذكره المرة الأول بقوله: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾، ثم ذكرهُ مرة ثانية بعد ذلك في نفس الآية، فقال: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ وكان مقتضى الكلام أن يقول: (ومصدقا لما بين يديه منها) أي من التوراة، إلا أنه أعاد الظاهر بلفظه، ويذكر ابن الحاجب لهذه الإعادة سببين، كما في المسالة السابقة.

الأول: يعود إلى المقام فإن المقام مقام تعظيم لهذا الكتاب، إذ إن الآيات السابقة لهذه

الآية تؤكد ذلك ففي الآية رقم (٤٤)، يقول تبارك وتعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾، ففي هذه الآية يعظم الله التورة فيقول فيها حكم الله، وفي الآية التي بعدها يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾، وفيها تعظيم لشأن التوراة إذ يقول فيها هدى، ونور، ويحكم بها النبيون بالجمع وهذا الحكم للذين هادوا، والربانيون، والأحبار، إذًا فالسياق سياق تعظيم للتوراة وهذا يقتضي إعادة لفظ التوراة؛ لأنّه لو أعاد الضمير لما حصل ذلك الغرض (التعظيم).

وفي ذلك يقول ابن الحاجب: ((انَّما أُعيد لفظ التوراة لأمرين: أحدهما: التعظيم المعروف في مثل قوله: إلى الله، إنَّ اللهَ، وهو كثير. وقوله:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ.....))[١٦].

إذن فالمعنى يقتضي إعادة اللفظ بنفسه؛ لكي يتناسب مع المقام، في حين أنَّ القاعدة النحوية تقتضي إعادة الضمير بدل الظاهر، والحل الصحيح لهذا التجاذب هو اتباع المعنى... وإن اقتضى ذلك مخالفة القاعدة النحوية.

الثاني: هو أمن اللبس: فلو أعاد الضمير بدل الظاهر لاحتمل أن يعود الضمير على غير التوراة إذ يقول: ((والثاني رفع اللبس؛ لأنّه قد تقدم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة من الآثار والهدى والنور. فكان لفظ التوراة أدفع للبس))[١٧].

توجيه ذكر الظاهر بدل الضمير في قوله تعالى:

﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾[١٨].

تكرر في الآية المباركة ذكر كلمة (إحداهما) مرتين مع أن الأصل في الكلام العربي إذا تقدم ذكر اسم فلا يعاد الاسم مرة أخرى بل يعوض عنه بضمير يعود على الاسم المذكور اختصاراً للكلام، فأصل الكلام في الآية أن يقال: (أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى)، فلا تعاد كلمة أحداهما، الا إذا كان هناك معنى مراد من التكرار.

ذكر هذا الإشكال ابن الحاجب، وأجاب عنه. فقال: ((الإشكال الثاني: قال: فتذكر

إحداهما الأخرى، وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال: فتذكرها الأخرى؛ لأنّه قد تقدم الذكر، فلم يحتج إلى إعادة الظاهر))[١٩].

ثُمَّ أجاب ابن الحاجب عن هذه المسألة بجوابين الأول هو: ((أنّا نقول: أصل الكلام... أن تذكِّر إحداهما الأخرى عن ضلالها، فقدَم على ما ذكرناه، فبقي (أن تُذكَّر إحداهما الأخرى) على ما كان عليه))[٢٠]، وهذا الجواب لا علاقة له بالمعنى.

أما الثاني فهو يتعلق بالمعنى، قال فيه: ((أنَّه لا يستقيم في المعنى إلا كذلك، ألا ترى أنَّه إذا قال: أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى، وجب أن يكون ضمير المفعول عائداً على الضالة، فيتعين لها، كما إذا قلت: جاءني رجل وضربته، يتعين أن يكون الجائي هو المضروب، وذلك مخل بالمعنى المقصود؛ لأنّها قد تكون الضالةُ الآنّ في الشهادة هي الذاكرة فيها في زمان آخر، فالمذكرة هي الضالة، فتذكرها الأخرى، لم يفدْ ذلك لتعين عودةً إلى الضالة، وإذا قيل: فتذكر إحداهما الأخرى، كان مبهما في كل واحد منهما، فلو ضلت إحداهما الآنّ وذكّرتها الأخرى فذكرت كان داخلا. ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله: فتذكر إحداهما الأخرى، غير معين. ولو قيل: فتذكرها الأخرى لم يستقم أن يكون مندرجا تحته...، فثبت بما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هي عليه، وأنَّه لو غُيِّرت إلى المضمر لاختل المعنى المقصود واختص ببعضه))[٢١].

عند النظر في جواب ابن الحاجب الثاني نجد أنَّه يذهب إلى أنَّ العلة من مجيء الظاهر بدل الضمير هو أنَّ المعنى يقتضي ذلك، ولولا ذلك المعنى لكانت الجملة غير فصيحة، ولو أعاد الضمير بدل الظاهر لاختل المعنى، والمعنى هو أنَّ الشهادة قد تكون واحدة وأنَّ الامرأتين، قد تكون إحداهما ذاكرة في وقت وضالة في وقت آخر مع وحدة الشهادة، ولهذا ذكر الظاهر بدل الضمير ليدخل هذا المعنى في الآية، ولو أعاد الضمير لما تحقق هذا المعنى، وبقي مختصاً فيما إذا كانت الضالة هي المذَكرة.

هذا رأي ابن الحاجب، والكلام الآن من اين تحصَّل هذا المعنى لابن الحاجب بحيث وجَّه به الإعراب، نقول: توصل ابن الحاجب لهذا المعنى من خلال سياق الكلام وما ظهر له من استحسان لهذا الظهور، فهو ذكر: أن الضلال هل هو العلة في شهادة امرأتين شهادة

رجل واحد؟ أو إن العلة هي التذكير؟ أو أن التذكير هو السبب؟"[٢٢].

هذا وإن كلام ابن الحاجب قابل للنقاش؛ لأنّ في كل وقت تكون الضالة هي المذَكَرة وإنَّ الأخرى هي المذكِرة، ويمكن أن يُقال أن كل واحدة قد تكون ذاكرة لبعض الشهادة، فتذكر إحداهما الأخرى، أي: يتشاركان في التذكير، وهذه المسألة من المسائل التي تحيرت فيها العقول على حد تعبير ابن عاشور، فهو عند تعرضه لنكتة ذكر الظاهر بدل الضمير قال: ((ثم نكتة الإظهار هنا قد تحيّرت فيها أفكار المفسرين ولم يتعرّض لها المتقدمون، قال التفتازاني في (شرح الكشاف): (ومما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرير لفظ إحداهما، ولا خفاء في أنّه ليس من وضع المظهر موضع المضمر إذ ليست المذكّرة هي الناسية إلاّ أن يجعل أحداهما الثانية في موقع المفعول، ولا يجوز ذلك لتقديم المفعول في موضع الإلباس، ويصح أن يقال: فتذكرها الأخرى، فلابد للعدول من نكتة). وقال العصام في (حاشية البيضاوي): نكتة التكرير أنّه كان فصل التركيب أن تذكّر أحداهما الأخرى إن ضلّت، فلما قدّم إن ضلّت وأبرز في معرض العلّة لم يصح الإضمار (أي لعدم تقدم إمعاد) ولم يصح أن تضلّ الأخرى؛ لأنّه لا يحسن قبل ذكر أحداهما (أي لأنّ الأخرى لا يكون وصفاً إلاّ في مقابلة وصف مقابل مذكور) فأبدل بأحداهما (أي أبدل موقع لفظ لأخرى بلفظ أحداهما) ولم يغيّر ما هو أصل العلّة عن هيأته؛ لأنّه كأن لم يقدم عليه، (أن تضلّ أحداهما) يعني فهذا وجه الإظهار.

وقال الخفاجي في (حاشية التفسير): (قالوا: إنّ النكتة الإبهام لأنّ كل واحدة من المرأتين يجوز عليها ما يجوز على صاحبتها من الضلال والتذكير، فدخل الكلام في معنى العموم) يعني أنّه أظهر لئلاّ يتوهم أنّ أحدى المرأتين لا تكون إلاّ مذكِّرة الأخرى، فلا تكون شاهدة بالأصالة.

وأصل هذا الجواب لشهاب الدين الغزنوي عصري الخفاجي عن سؤال وجّهه إليه الخفاجي، وهذا السؤال:

يا رأس أهل العلوم السادةِ البررة... ومَن نداه على كل الورى نَشَره

ما سرُّ تَكْرَار أحدى دون تُذْكِرُها... في آية لذوي الأشهاد في البقره

وظاهر الحال إيجاز الضمير على... تكرار أحداهما لو أنّه ذكره

وحَمل الأحدى على نفس الشهادة في... أولاهما ليس مرضياً لدى المهره

فغُص بفكرك لاستخراج جوهره... من بحر علمك ثم ابعث لنا درره

فأجاب الغزنوي:

يا من فوائده بالعلم منتشره... ومَن فضائله في الكون مشتهره

تَضلّ أحداهما فالقولُ محتمل... كِلَيهما فهي للإظهار مفتقره

ولو أتى بضمير كان مقتضيا... تعيين واحدة للحكم معتبره

ومن رَدَدْتُم عليه الحَلّ فهو كما... أشرتُم ليس مرضيا لمن سبَره

هذا الذي سمح الذهن الكليل به... واللَّهُ أعلم في الفحوى بما ذكره

وقد أشار السؤال والجواب إلى ردّ على جواب لأبي القاسم المغربي في تفسيره؛ إذ جعل أحداهما الأول مراداً به أحدى الشهادتين، وجعل تضلّ بمعنى تتلف بالنسيان، وجعل أحداهما الثاني مراداً به أحدى المرأتين. ولما اختلف المدلول لم يبق إظهار في مقام الإضمار، وهو تكلّف وتشتيت للضمائر لا دليل عليه، فينزّه تخريج كلام الله عليه، وهو الذي عناه الغزنوي بقوله: (ومن رَدَدْتُم عليه الحَلّ إلخ).

والذي أراه أنّ هذا الإظهار في مقام الإضمار لنكتة هي قصد استقلال الجملة بمدلولها كيلا تحتاج إلى كلام آخر فيه مَعاد الضمير لَو أضمر، وذلك يرشّح الجملة؛ لأنّ تَجري مَجرى المثل. وكأنّ المراد هنا الإيماء إلى أنّ كلتا الجملتين علّة لمشروعية تعدّد المرأة في الشهادة، فالمرأة معرضة لتطرق النسيان إليها وقلة ضبط ما يهم ضبطه، والتعدد مظنّة لاختلاف مواد النقص والخلل، فعسى ألا تنسى أحداهما ما نسيته الأخرى. فقوله أن تضلّ تعليل لعدم الاكتفاء بالواحدة، وقوله: (فتذكر أحداهما الأخرى) تعليل لإشهاد امرأة ثانية حتى لا تبطل شهادة الأول من أصلها))[٢٣].

هذا وقد عرض هذه المسألة بعض علماء اللغة والتفسير، وآراؤهم لا تختلف عما ذُكر"[٢٤].

هوامش البحث

(١) السجدة: ٢٠.
(٢) أمالي ابن الحاجب: ١٥٣/١.
(٣) المصدر السابق: ١/ ١٥٣.
(٤) يوسف: من الآية (٧٦).
(٥) أمالي ابن الحاجب: ٢١٠/١.
(٦) الكهف: من الآية (٧٧).
(٧) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ٢١٧/١.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المزمل: ١٤.
(١٠) أمالي ابن الحاجب: ٢٢٣/١.
(١١) المصدر السابق: ١ /٢٢٣.
(١٢) الكهف/٣٨.
(١٣) الكهف: ٣٧.
(١٤) أمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٥٠.
(١٥) المائدة: من الآية (٤٦).
(١٦) أمالي ابن الحاجب: ٢٨٦/١.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) البقرة: من الآية (٢٨٢).
(١٩) أمالي ابن الحاجب: ١/ ١٢٧.
(٢٠) المصدر نفسه: ١٢٨/١.
(٢١) المصدر السابق: ١٢٨/١- ١٢٩.
(٢٢) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ١٢٧.
(٢٣) التحرير والتنوير: ابن عاشور: ١١٠/٣، ١١٢.
(٢٤) يُنظر: الكشاف: للزمخشري: ٣٢٦/١. التبيان في إعراب القرآن: العكبري: ٢٣٠/١.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، ابي عمر عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس الدويني (٦٤٦ه)، دراسة وتحقيق، فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، ودار عمان، عمان.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي الحسن (ت ٥٤٢ه)، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد): المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الانباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر.
- التبيان في تفسير القرآن: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠ه)، تح: أحمد حبيب نصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (ت ١٣٩٣ ه)، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.
- الحجة للقرّاء السبعة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ه)، تح: بدر الدين قهوجي، و بشير جويجابي، دار المؤمن للتراث، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ظاهرت الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القران الكريم: أحمد بن سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- دراسات في نظرية النحو وتطبيقاتها: صاحب أبو جناح، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٩٩٨م.
- الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني: تراث حاكم الزيادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١١م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٤٧١هـ)، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، الطبعة: الأولى.
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٩م.

- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تح: الدكتور عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ه.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الأوقاف والاعلام، بغداد، ط ١، ١٩٨٦م.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٨م.

الرسائل والاطاريح

- ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية آراؤه في الآيات والمفصل: محمد هاشم عبد الدايم، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.
- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: أحمد خضير عباس علي، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠١٠م.
- التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب: الزايدي بومرامة، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الحاج لخضر - باتنة-، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٧م.
- المعنى في تفسير الكشاف: نجاح فاهم العبيدي، اطروحة دكتوراه. مقدمة الى جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٨م.

البحوث:

- آراء ابن الحاجب النحوية في أبيات للمتنبي: فاطمة راشد الراجحي، بحث في مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد ١٨، ١٩٩٧م.
- الأمالي و المجالس في آثار الدارسين وقيمتها العلمية: عبد الله حبيب كاظم التميمي، علياء حكيم محسن، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢١، حزيران ٢٠١٥.
- العلاقة بين الاعراب والمعنى في الدرس النحوي: محمد سعيد الغامدي، بحث في مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية،
- التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب: صاحب أبو جناح، بحث نشر في مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٩٩٦م.